

جهود المؤسسات الدولية في محاربة الفقر في ظل جائحة كورونا

The efforts of international institutions in fighting poverty under the Corona pandemic

بوخرص عبد الحفيظ¹، بن محاد سمير² / Boukhors Abdelhafid / Benmohad Samir

1 جامعة محمد بوضياف - المسيلة، abdelhafid.boukhor@univ-msila.dz

2 جامعة محمد بوضياف - المسيلة، Samir.benmohad@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/12/20

تاريخ الاستلام: 2021/10/01

ملخص:

برزت ظاهرة الفقر كمشكلة اقتصادية عالمية متعددة الأبعاد، واستقطبت الاهتمام الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، فقد اتفق المجتمع الدولي من خلال العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة، على اعتبار أن الإفلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية. إلى أن جاءت جائحة كورونا لتضع الجهود الدولية على المحك. من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن جهود المؤسسات الدولية في مكافحة الفقر بلغت أشواطاً معتبرة، وحققنا نتائج جيدة. إلا أن تفشي فيروس كوفيد-19 وتحوله إلى جائحة، أدى إلى تعطيل هذه الجهود، في ظل تراجع التوقعات بشأن معدلات النمو في مختلف بلدان العالم، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات وجهود مكافحة الفقر في العالم، من أجل اللحاق على آجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

الكلمات المفتاحية: فقر، تنمية مستدامة، مؤسسات دولية، كوفيد-19.

تصنيف JEL : O11, I18, E02

Abstract:

The international community, through many United Nations summits, has agreed that poverty reduction is the main goal of the development process. Until the Corona pandemic came to put the international efforts on the line.

Through this study, we concluded that the efforts of international institutions in the fight against poverty have reached significant strides and achieved good results. However, the Corona virus pandemic disrupted these efforts and curbed economic growth rates, which required a review of policies and efforts to combat poverty in the world, in order to catch up on the deadlines for achieving the sustainable development goals in the 2030 horizons.

Key words: poverty, sustainable development, international institutions, covid-19.

Jel Classification Codes: E02, I18, O11.

Résumé:

La communauté internationale, à travers de nombreux sommets des Nations Unies, a convenu que la réduction de la pauvreté était le principal objectif du processus de développement. Jusqu'à ce que la pandémie de Corona vienne mettre les efforts internationaux en jeu. Grâce à cette étude, nous avons conclu que les efforts des institutions Internationales dans la lutte contre la pauvreté ont atteint des progrès importants et obtenu de bons résultats. Cependant, la pandémie du virus Corona a perturbé ces efforts et freiné les taux de croissance économique, ce qui a nécessité une révision des politiques et des efforts de lutte contre la pauvreté dans le monde, afin de rattraper les délais pour atteindre les objectifs de développement durable à l'horizon 2030.

Mots-clés: Pauvreté, développement durable, institutions Internationales, COVID-19.

classification de Jel: E02, I18, O11.

1. مقدمة:

إن بروز الفقر كمشكلة اقتصادية عالمية وظاهرة اجتماعية ابعاد اقتصادية سياسية واجتماعية استقطبت الاهتمام الدولي فلم تعد مشكلة الفقر محصورة في اطر وطنية وجغرافية محددة بل أصبحت هذه المشكلة ذات طابع دولي واهتمام عالمي حيث شهد منتصف الثمانينات القرن الماضي عودة الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص وبدأت تظهر بوادر هذا الاهتمام في اجتماعات الهيئات الدولية، فقد اتفق المجتمع الدولي، من خلال العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة، على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية. ففي سنة 1990 خلال الاجتماع الأول للتنمية والبيئة طرحت مسألة دراسة هذه الظاهرة، وكيفية إيجاد سبل عالجه، وفي سنة 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، تم الاتفاق على حماية البيئة باعتبارها عنصراً فاعلاً في التخفيض من الفقر، ثم عقد سنة 1994 المؤتمر العالمي حول السكان والتنمية في القاهرة بمصر، والذي اعتبر خلاله الفقر عقبة في تطور السكان، وجب إيجاد حلولاً له، بعد ذلك المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، بالدنمارك سنة 1995، تم الاتفاق بالعمل على إحداث يتغى رات اقتصادية وهيكلية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والحد من الفقر، وفي نفس السنة إنعقد مؤتمر بكين بالصين، حول المرأة، حيث نادى بالمساواة بين الجنسين في الحقوق، بل اعتبار التمييز بينهما من مؤشرات الفقر، وقد أعلنت هيئة الأمم المتحدة سنة 1996 سنة دولية للقضاء على الفقر وتبدأ أولى مراحلها في الفترة الممتدة بين (1997-2006) وتحديد يوم 17 أكتوبر كيوم عالمي للقضاء على الفقر، فأصبحت بذلك ظاهرة الفقر قضية عالمية تُصنف على أساسها الدول إلى غنية وفقيرة، ووضعت مؤشرات لذلك.

وفي نفس السنة نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين : دور التعاون من أجل التنمية"، اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينات، عُرفت هذه الأهداف باسم "الأهداف الدولية للتنمية". في سنة 2000 تبنت الأمم المتحدة إعلان الأهداف الإنمائية للتنمية، وشملت ثمانية أهداف محورية أولها الحد من الفقر المدقع إلى النصف حتى سنة 2015 ، وفي سنة 2015 تم تبني أهداف التنمية المستدامة (17 هدفاً) أولها القضاء النهائي على الفقر بحلول سنة 2030 من قبل أكثر 189 دولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة.

في بداية سنة 2020 وبظهور فيروس كورونا COVID-19، أين تسبب في خسائر فادحة في الأرواح وعطل نظامنا الاجتماعي والاقتصادي بسرعة البرق على نطاق لم نره في الذاكرة الحية. بدأت المؤسسات الدولية تعمل بشكل وثيق مع أعضائهم لتلبية حاجتهم إلى التمويل في حالات الطوارئ ، وقد اتخذت حكومات دول العالم إجراءات عديدة للتصدي لآثار فيروس كورونا، منها إغلاق المراكز التجارية والمتزهات العامة والمدارس والجامعات والمطاعم والمقاهي. ومنها أيضاً تعليق الحضور لأماكن العمل، وإغلاق أماكن العبادة، وإيقاف العمل في المطارات والموانئ، والحد من حركة السفر. وكلما طالت مدة هذه الإجراءات، زادت وطأئها على الاقتصاد.

الاشكالية الرئيسية:

انطلاقاً مما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على الشكل التالي:

ما تأثير جائحة كورونا على جهود مكافحة ظاهرة الفقر في العالم؟

ننتقل في بحثنا هذا من فرضية أساسية وهي أن جائحة كورونا أثرت وستؤثر في المستقبل على جهود مكافحة الفقر في العالم، بفعل الاغلاق والكساد الاقتصادي الذي صاحبه، وكذا انخفاض معدلات النمو المتوقعة في المستقبل.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الأهمية التي توليها مختلف الأنظمة في العالم والمؤسسات الدولية لظاهرة الفقر ، وكيفية محاربتها والتخفيف من أثارها المتشعبة، وكذا البرامج التمويلية المهمة التي يتم تسطيرها كل سنة، إضافة إلى الوقع الكبير الذي خلفته جائحة فيروس كورونا على اقتصاديات الدول وعلى ظاهرة الفقر بصفة خاصة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى محاولة توصيف ظاهرة الفقر والمفاهيم المرتبطة بها، وكذا إبراز دور المؤسسات الدولية في محاربة هذه الظاهرة والنتائج المحرزة في هذا المجال، وكذا تأثير وباء كورونا على هذه الجهود.

هيكل البحث: للإجابة على إشكالية البحث، قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربع محاور أساسية، نتطرق في أولهما إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفقر ومؤشرات قياسه. ونتطرق في الثاني إلى جائحة فيروس كورونا وانتشاره في العالم، بينما في المحور الثالث نتطرق إلى دور المؤسسات الدولية في محاربة ظاهرة الفقر، وإلى تأثيرات انتشار فيروس كورونا على هذه الجهود، في المحر الرابع سنناقش آفاق مكافحة ظاهرة الفقر في ظل جائحة كورونا، وأخيرا مناقشة النتائج.

2. المفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر ومؤشرات قياسه

في هذا الجزء من البحث نتطرق إلى ختلف المفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر لتكوين خلفية نظرية عنها.

1.2. مفهوم الفقر

عرف البنك الدولي في تقريره لعام 1990 الفقر بأنه: عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة. (البنك الدولي، 1990، صفحة 41)

وعرفت الأمم المتحدة الفقر بأنه "عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة على تحقيق أقل قدر من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، وقد تم استنتاج الفقر على انه قصور القدرة الإنسانية". (بونبع، 2010-2011، صفحة 14).

أما تعريف مكتب العمل الدولي فهو "الفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة، وكابوس للأفراد، يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، والتبكير بالإنجاب، وسوء الصحة والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة" (بونبع، 2010-2011، صفحة 14)

وبالنسبة للمفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر، فقد أورد تقرير التنمية البشرية لسنة 2007 ما يلي: (عبد الشفيع ،

2009، الصفحات 30-31)

أ) **المفهوم العام للفقر:** يشير التقرير ومنذ بدايته إلى "للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض في الدخل، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الانسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا افقار البيئة، بل وافقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر".

ب) **الفقر المطلق والفقر النسبي:** حيث يشير الفقر المطلق إلى معيار معين للاحتياجات الدنيا، وإذا كان المعيار هو الدخل، فإنه يتحدد على سبيل المثال في كسب الفرد اقل من دولار واحد يوميا أو أقل من دولارين، كخطين مقترحين للفقر المطلق يجري استخدامهما في المقارنات الدولية، كما تقوم بعض الدول وخاصة الدول الصناعية، بوضع خطوط وطنية للفقر، بحيث يعتبر النزول عنها بمثابة انزلاق إلى وضعية الفقر المطلق.

أما الفقر النسبي، فيشير الى فقر مجموعة اجتماعية معينة، بالنسبة الى المجتمع ككل، مثل أفقر 10% من المجتمع، ومثل اعتبار فقراء نسبيًا من يتحصلون على ثلث المتوسط الوطني للدخل.

ت) **القدرات:** وهي الامكانيات التي يستطيع الفرد -أو الجماعة الاجتماعية- من خلالها تحقيق مستوى معين من الأداء، ومن اهمها القدرات التعليمية والصحية.

ث) **الفقر الشديد:** (أو الفقر المتناهي على حد تعبير البعض، أو الفقر المدقع)، حينما لا تتمكن الاسرة من تلبية 80% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية.

ج) **معدل انتشار الفقر:** ويتمثل في النسبة المئوية للأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في المجتمع.

ح) **عمق الفقر:** (أو فجوة الفقر)، وبين متوسط بعد الفقراء عن خط الفقر، أو هو متوسط المسافة بين دون خط الفقر معبرا عنها كنسبة من هذا الخط.

خ) **حدة الفقر:** وتقاس باعتبارها المتوسط المرجح -أو الموزون بأوزان معينة- للجذر التربيعي للمسافة دون خط الفقر.

(د) الفقر الغذائي: حيث تطبق البلاد النامية التي وضعت خطوطا وطنية للفقر طريقة الفقر الغذائي في أغلب الأحيان، وتقيس عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية الدنيا.

2. مؤشرات الفقر

إن الاعتماد على خط الفقر للتمييز بين فئتي الفقراء وغير الفقراء قد ساعد الباحثين والخبراء في هذا المجال، في صياغة العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر، ونظرا لكون مقاييس خط الفقر تكتنفها العديد من الصعوبات بسبب تداخل عدة عوامل، وهو ما أدى إلى اختلاف وتباين قيمة خط الفقر من بلد إلى آخر، الأمر الذي يعني تفاوت مستويات الفقر بين مختلف الدول، ولذلك فإن العديد من الاقتصاديين يستخدمون عدد من المؤشرات الخاصة بالفقر والتي تتصف بكونها أكثر عمقا ودقة من مقاييس خط الفقر، وأهمها ما يلي: (علام، 2014، الصفحات 56-59)

(أ) مؤشر نسبة الفقر: ويسمى أيضا بمؤشر حدوث الفقر أو مؤشر عدد الرؤوس الذي يعتبر من أكثر و أبسط المؤشرات استخداما. حيث يشير إلى الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، وهو يقيس عدد الأفراد أو الأسر الذين يقعون تحت خط الفقر ويحسب وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$H = (Q/N) * 100$$

حيث: H تمثل نسبة السكان الفقراء. Q تمثل عدد السكان الفقراء خلال الفترة، N تمثل عدد السكان خلال نفس الفترة. يسمح هذا المؤشر بمعرفة نسبة الفقراء في مجتمع ما، كما هو جيد لأغراض المقارنة وتقييم آثار سياسات تقليل الفقر، إلا أنه من جانب آخر: (لمودة، 2012، الصفحات 15-16)

- يهمل موقع الأفراد أو العائلات من خط الفقر، أي أنه غير حساس للفوارق في عمق الفقر، فمثلا لو كانت عائلة فقيرة ثم أصبحت فقيرة جدا فلا يتأثر المؤشر.
- المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ماتمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر لا يحدد تحسن المستوى المعيشي للأفراد أو العائلات الذين سبق لهم أن كانوا فقراء.

(ب) مؤشر فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة بين دخل الفرد الفقير و خط الفقر و هو يعبر عن مقدار الدخل اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء عند نقطة خط الفقر المحدد، وبذلك فإن مؤشر فجوة الفقر يشير إلى النسبة المئوية للفرق بين الدخل و خط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء في المجتمع. ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$PG = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^q \left(Z - \frac{Y_i}{Z} \right) \times 100$$

حيث: PG تمثل فجوة الفقر، Z يمثل خط الفقر، Y_i يمثل إنفاق الفرد، N عدد أفراد المجتمع، q عدد الافراد تحت خط الفقر ومن أهم المآخذ على هذا المؤشر أنه يهتم فقط بالعجز المتوسط، دون أخذه بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة في شدة الفقر بين الفقراء، وهو بذلك لا يتأثر بانتقال الدخل من شخص أقل فقرا إلى شخص آخر أكثر وأشد فقرا، أي أنه لا يعكس مقدار التفاوت بين دخل الفقراء. (عباس، 2018، صفحة 48)

3. جائحة فيروس كوفيد-19 من الصين إلى العالم

يمثل انتشار فيروس كوفيد-19، أواخر سنة 2019 وبداية 2020 أهم حدث خلال هذه الفترة، وأدى الإغلاق الذي صاحبه إلى تعطيل الحياة العامة في جل دول العالم.

1.3. تعريف فيروس كورونا:

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19. (WHO, 2020).

2.3. تعريف مرض كوفيد-19:

مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيته في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحول كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم. (WHO, 2020).

3.3. انتشار وباء فيروس كورونا 2019- أو جائحة كوفيد-19 والمعروفة أيضا باسم جائحة فيروس كورونا:

هي جائحة عالمية مستمرة حاليا لمرض فيروس كورونا 2019-كوفيد-19، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة سارس-كوف-2، تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019، أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس، أبلغ عن أكثر من 11.3 مليون إصابة بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 5 يوليو 2020 عام 2020، تتضمن أكثر من 531 ألف حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من 6,11 مليون مصاب. (wikipedia, 2020).

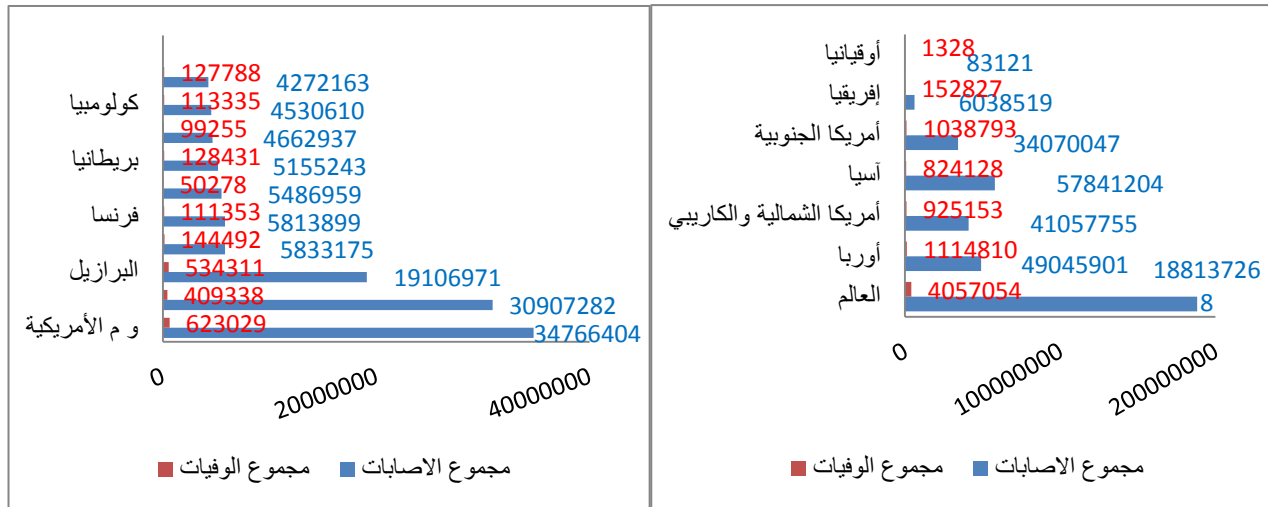
لقد بدأ تسارع التطورات المرتبطة بالفيروس خلال النصف الثاني من شهر يناير/كانون الثاني. ففي 20 يناير/كانون الثاني أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أن فيروس كورونا مرض معد ينتقل بين البشر. وفي 21 من نفس الشهر بلغ عدد الوفيات في الصين 6، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، قنغ شوانغ، إن بلاده أطلعت منظمة الصحة العالمية والدول المعنية حول الوباء منذ ظهوره لأول مرة. وفي 23 من يناير/كانون الثاني، تحدثت بكين عن إصابة 614 شخصا بالوباء، توفي إثرها 17 شخصا، وفرضت الصين الحجر الصحي في ووهان. ومع ارتفاع عدد الضحايا، بدأت تتضح خطورة المرض، وانتاب العالم القلق والخوف من توسع انتشار الوباء، ثم الشك في المعلومات الصينية بخصوصه بينها تاريخ ظهوره. (فرانس 24، 2020).

في الحادي عشر من شهر مارس، أعلنت منظمة الصحة العالمية بأن تفشي فيروس كوفيد-19 يمكن اعتباره جائحة. (WHO, 2020) للحد من انتشار الفيروس، اتخذت البلدان في جميع أنحاء العالم تدابير غير مسبقة، تشمل عمليات الإغلاق وحظر التجول وإغلاق المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة، وكذلك التعليق الكامل أو الجزئي للأنشطة التجارية غير الأساسية وحرية حركة الأشخاص. إن إجراءات مكافحة الوباء التي تتخذها الحكومات لمنع انتشار المرض لها عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي وأسواق العمل والبطالة والفقر والأمن الغذائي في جميع البلدان حول العالم تقريبا. لكن الفقراء والمهمشين هم الذين يتحملوا العبء الأكبر لأنثار تلك الأزمة 19 بسبب إمكانية وصولهم المحدود إلى الرعاية الصحية الملائمة وبرامج تأمين الدخل، فضلاً عن ضعف الاستثمار المزمّن في رأس مالهم البشري والظروف المعيشية الصعبة. يعتبر العمال غير النظاميين والعمال المهاجرين والعمال المهمشين في أشكال العمل غير الاعتيادية من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر. إذ إن غالبيتهم لا يستطيعون تحمل رفاهية العزلة الذاتية والابتعاد الاجتماعي أو شراء مخزون من الأدوية والأغذية لمدة أسبوعين، ناهيك عن عدم قدرتهم على العمل عن بعد والتعلم عبر الإنترنت. (uneswa, 2020)

على الرغم من أن بؤر الوباء موجودة حاليا في الولايات المتحدة وأوروبا، فإن غالبية دول العالم متأثرة بشدة بالفيروس. ومن المتوقع أن تكون آثار الوباء مدمرة بالنظر إلى انتشار الفقر والظروف السائدة، والصراعات والنزوح، وتقلص عائدات النفط بالإضافة إلى عوامل أخرى. يفتقر العديد من سكان العالم إلى الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية، حيث يعمل مليارين من السكان العاملين في العالم الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر بشكل غير رسمي، ويمثلون 61.2% من العمالة العالمية، وتختلف نسبة العمالة غير الرسمية باختلاف المناطق، ومن بين المناطق الخمس الرئيسية، تعتبر الغالبية العظمى من العمالة في أفريقيا (85.8%) غير رسمية. تتمتع آسيا والمحيط الهادئ (68.2%) والدول العربية (68.6%) في المائة بنفس المستوى غير الرسمي تقريبا. في الأمريكتين (40.0%) وأوروبا وآسيا الوسطى (25.1%)، أقل من نصف العمالة غير رسمية. باستثناء الزراعة ينخفض المستوى العالمي للعمالة غير الرسمية إلى 50.5%، لكن العمالة غير الزراعية لا تزال مرتفعة في ثلاث مناطق (أفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ). (ILO, 2018)

يمثل الشكل التالي عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في العالم حسب آخر الإحصائيات:

الشكل 1: عدد الإصابات والوفيات في العالم حسب القارات والدول ذات الانتشار الواسع ليوم 2021/07/13



المصدر: بناء على معطيات worldometers (worldometers, 2021)

انتشر فيروس كورونا في كل العالم وفي كل الدول بنسب وأعداد متفاوتة، وبسرعات مختلفة أيضاً، حيث وصل إلى أوروبا قبل الأمريكيتين، وشهدت إيطاليا في الأسابيع الأولى من انتشار الفيروس مأساة إنسانية بمعنى الكلمة، وإسبانيا وفرنسا بدرجة أقل، لتعرف بعدها الولايات المتحدة أكبر انتشار للفيروس وتنتقل إلى المرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات متجاوزة رقم الـ 34 مليون إصابة بكثير (34,766,404 إصابة و 623,029 حالة وفات)، أما في الأسابيع الأخيرة فقد عرف هذا الفيروس انتشار مهولاً في كل من الهند التي احتلت المرتبة الثانية (30,907,282 إصابة و 409,338 وفات)، ثم البرازيل (19,106,971 إصابة و 534,311 وفات)، ثم روسيا رابعة من حيث عدد الإصابات (5,833,175 إصابة و 144,492 حالة وفات).

إلى غاية اليوم، كانت 18 دولة من بين 30 دولة التي لديها أكبر عدد من الحالات المبلغ عنها، هي دول نامية. وهذا لا يرجع فقط إلى حقيقة أن العديد من البلدان النامية والناشئة لديها عدد كبير من السكان. إذا ركزنا على الحالات لكل نسمة في البلدان التي يبلغ عدد سكانها 5 ملايين على الأقل، نجد أن حوالي نصف البلدان المدرجة في القائمة هي اقتصادات سوق نامية أو ناشئة، إن عدد الحالات المبلغ عنها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الاختبار، والتي من المرجح أن تكون محدودة في العديد من البلدان النامية والبلدان الناشئة، حتى البلدان النامية ذات معدلات الإصابة المنخفضة تواجه صدمات اقتصادية سلبية كبيرة مرتبطة أثر الوباء على أسعار السلع وتدفقات رأس المال والتجارة العالمية وانهايار الطلب المحلي والسياحة.

4. تقييم جهود المؤسسات الدولية في الاقلال من الفقر في ظل الأهداف الانمائية للألفية قبل وبعد جائحة كورونا.

سنحاول في هذا الجزء تقييم جهود مكافحة الفقر قبل وبعد ظهور فيروس كورونا المستجد

1.4. الأهداف الانمائية للألفية (القضاء على الفقر):

ساهمت المبادرات و الجهود التي قامت بها المنظمات و المؤسسات الدولية في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة الاتفاق حول إطار عام يتم من خلاله العمل من أجل تحقيق التنمية و الحد من الفقر، وقد توجت هذه الجهود باجتماع ممثلي 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة خلال قمة الألفية في شهر سبتمبر من سنة 2000 ، حيث اتفق المجتمع الدولي بكل مكوناته على أهمية صياغة أهداف مشتركة من أجل تعزيز التنمية في مختلف مناطق العالم، وقد تمثل هذا الاتفاق في إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تضمن التزامات تهدف إلى القضاء على الفقر، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة. وقد أُسِّمَت هذه الالتزامات من الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية والقمم الدولية التي نظمتهما الأمم المتحدة

سابقاً. وبعد مرور سنة على هذا الاتفاق تم الإعلان عن خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة في إطار تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وقد تضمنت خارطة الطريق على ثمانية أهداف عامة يساندها 18 هدفاً فرعياً و 48 مؤشراً مقررته كميّاً ومحددة المدة الزمنية، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الإعلان يعرف باسم "الأهداف الإنمائية للألفية". ولتحقيق هذه الأهداف يتوجب على المجتمع الدولي تركيز كافة الجهود والأنشطة نحو العمل على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس في مختلف المجالات بحلول العام 2015، كما تسمح هذه الأهداف بتحديد القواعد للأهداف الفرعية والمعايير المرجعية لغرض قياس النتائج، كما أنها تساعد في تمويل برامج التنمية وتوجيه نشاط المؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ البرامج التنموية وتوحيد جهود جميع المنظمات العاملة في مجال التنمية، وقد حظيت هذه الأهداف بقبول عام على الصعيد العالمي باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية والتقليل من الفقر. (بوكساني و علام، 2014، صفحة 315)

واضطرت المؤسسات المالية والدولية إلى إعادة النظر بمبادئ توافق واشنطن من خلال الإقرار بالأهمية الكبيرة للعدالة الاجتماعية والإنصاف كمحور للتنمية. وقد برز هذا التحول خاصة في تقرير التنمية لعام 2006 الصادر عن البنك الدولي بعنوان (الإنصاف والتنمية) وكذلك في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة الذي تضمنها تقرير التنمية لعام 2004 والمتمثلة في: (البنك الدولي، 2004، صفحة 2)

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.

- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى.
- ضمان استمرارية البيئة.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتندرج ضمن الهدف الأول وهو محور هذا البحث ثلاث غايات هامة هي: (ناصر، 2017، الصفحات 271-272)

أ/ تتعلق هذه الغاية بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين الفترة 2000-2015 من نسبة 27% إلى 14% وذلك من خلال متابعة التقدم المحرز من خلال المؤشرات التالية.

- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم؛ - نسبة فجوة الفقر؛ - حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

ب/ تتعلق هذه الغاية بالعمل على توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع السكان في الدول النامية والبلدان

الاقلة تقدماً بما فهم النساء والشباب، ويتم رصد إحراز التقدم في تحقيق هذه الغاية من خلال المؤشرات التالية:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل؛ - نسبة السكان العاملين مقارنة بعدد السكان؛ - نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد؛ - نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين؛

ج/ تتمثل هذه الغاية في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين سنة 1990 و 2015، ويمكن

تتبع التقدم المحرز في هذا المجال من خلال المؤشرات التالية:

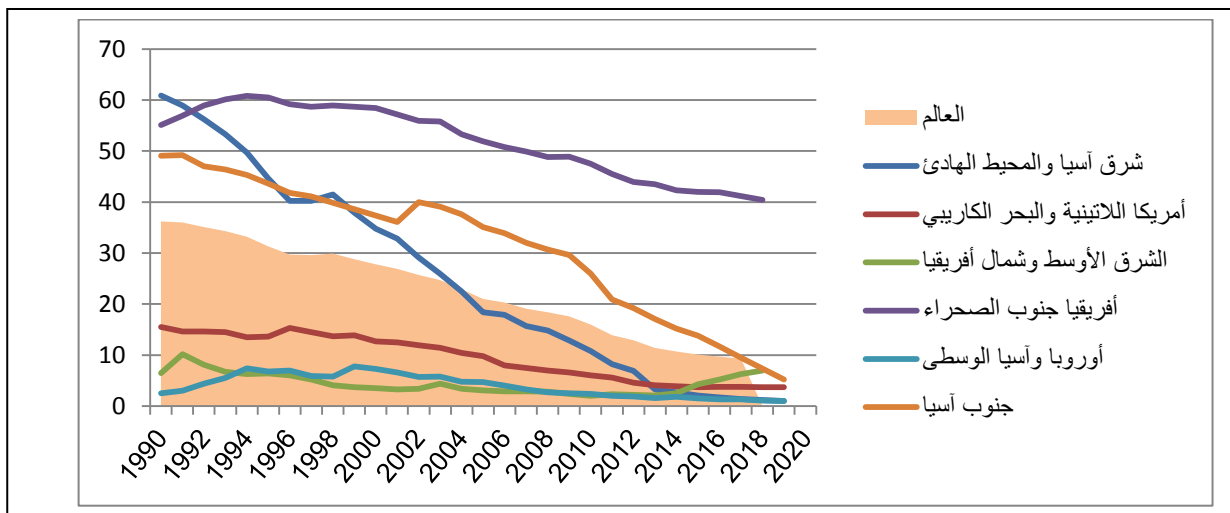
- عدد الاطفال ناقصي الوزن الذين تقل اعمارهم عن خمس سنوات؛ - نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

2.4. نتائج جهود المؤسسات الدولية في محاربة الفقر قبل جائحة كورونا

شهدت معدلات الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين ففي عام 1990 كان ما يقارب نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 14 في المائة في عام 2015. وعلى المستوى العالمي تراجع عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف، فقد انخفض هذا العدد من 1.9 بليون شخص في عام 1990 إلى 836 مليون شخص في عام 2015، وقد تحقق الجانب الأعظم من هذا التقدم منذ عام 2000، وخلال الفترة بين عامي 1991 و 2015 ارتفع ثلاثة أضعاف عدد السكان في الطبقة الوسطى العاملة، أي الذين يعيشون على أكثر من 4 دولارات في اليوم الواحد. وتشكل هذه الفئة الآن نصف القوى العاملة في المناطق النامية بعد أن كانت نسبتها لا تزيد على 18 في المائة في عام 1991. وانخفضت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية بما يقارب النصف منذ عام 1990، أي من 23.3 في المائة خلال الفترة 1992 - 1990 إلى 12.9 في المائة خلال الفترة 2014 - 2016. (الأمم المتحدة، 2015، صفحة 4)

بالنسبة للنتائج المحرزة في إطار مكافحة ظاهرة الفقر، فإنها عرفت تقدماً كبيراً عبر الزمن، ففيما يخص مؤشر فجوة الفقر عند 1.90 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية (سنة 2011) نلاحظ تراجعاً كبيراً في هذه النسبة من سنة 1990 إلى سنة 2015، حيث تراجعت النسبة في العالم من 13.2% في العام 1990 إلى حدود 2.5% في سنة 2015، مع اختلاف وتباين بين مختلف مناطق العالم، وهو ما يظهره الشكل التالي:

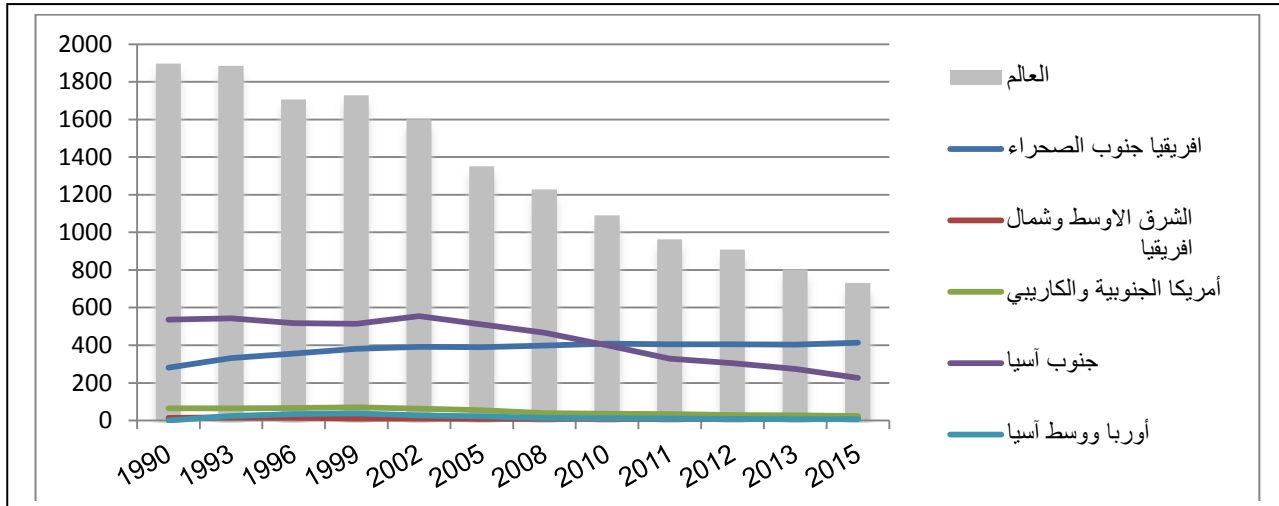
الشكل 02: تطور مؤشر فجوة الفقر في مختلف مناطق العالم بين سنتي 1990 و 2019 الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي. (البنك الدولي، 2021)

ونلاحظ من خلال الشكل أن فجوة الفقر في منطقة افريقيا جنوب الصحراء أعلى من نظيراتها في باقي مناطق العالم، ورغم تراجعها الكبير في الفترة المبحوثة إلا أن نسبها تبقى مرتفعة مقارنة بباقي العالم، حيث بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 1994 أين بلغت نسبة 60.8% لتتخفّف إلى حدود 40.4% سنة 2018، وهو ما يقارب الانخفاض بالثلث تقريبا. وفي منطقة جنوب آسيا التي عرفت انخفاضا حاد في هذا المؤشر (فجوة الفقر عند 1.90 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية لسنة الأساس (2011)، أين انخفضت الفجوة من 49.1% سنة 1990 إلى أقل من 05.2% سنة 2019، وهو ما يعكس نجاح برامج المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي بالخصوص في محاربة الفقر في هذه المنطقة. ثم تأتي منطقة جنوب شرق آسيا والتي عرفت هي الاخرى نجاحا كبيرا لبرامج محاربة الفقر، أين انخفضت فجوة الفقر من حدود 60.9% سنة 1990 إلى غاية 01% سنة 2019. على صعيد الأرقام المطلقة، أي أعداد الفقراء عند خط الفقر المساوي لـ 1.90 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية لسنة 2011 كسنة أساس، فإننا نسجل انخفاضا هاما في أعداد الفقراء في العالم اجمالا، حيث انتقل عدد الفقراء عند عتبة 1.90 دولار في اليوم من 1897 مليون (1.9 مليار فرد) سنة 1990 إلى حوالي 731 مليون فرد سنة 2015، وهو ما نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل 03: عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم الواحد (1990-2015) الوحدة: مليون



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي. (البنك الدولي، 2020)

ففي الدول سريعة النمو في آسيا، نجد أن نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم (معدل الفقر المدقع الذي حدده البنك الدولي بإيرادات تقل عن 1.90 دولار في اليوم بأسعار تعادل القوة الشرائية لعام 2011)، وهي النسبة التي كانت مرتفعة جدا في البداية، قد انخفضت بصورة هائلة. ففي الصين على سبيل المثال، انخفضت هذه النسبة من 84 % في عام 1981 إلى 6.3 % في عام 2015، وبالأرقام المطلقة يعني ذلك أن أكثر من 600 مليون شخص في الصين قد خرجوا من برائن الفقر المدقع خلال تلك الفترة، على الرغم من ازدياد عدد سكانها بأكثر من 300 مليون نسمة. أما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا، فكان الحد من الفقر بطيئا للغاية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. بل إن نسبة من يعيشون في فقر مدقع قد ازدادت خلال هذين العشريين في بعض من أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ففي نيجيريا على سبيل المثال، ارتفعت تلك النسبة من 53.9 % في عام 1985 إلى 68.5 % في عام 1996، وبلغ متوسطها 65.5 % في العقد الأول من القرن الحالي. بالأرقام المطلقة انتقل 59 مليون شخص إضافيين إلى خانة الفقر المدقع بين عامي 1985 و 2009، وهو ما يعادل 86 % من الزيادة السكانية في نيجيريا خلال تلك الفترة. وفي البرازيل كان النمط السائد مشابهاً في البداية، وإن كان على مستوى أدنى، ولكنه تحسن بعد ذلك. فمن 17.9 % في عام 1981، بلغ معدل الفقر المدقع ذروته ليصل إلى 17.9 % في 1992، ليستقر عند 11.6 % في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي. وبدأ المعدل في الانخفاض منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، ليصل إلى 6.1 % في عام 2009 نتيجة للسياسات الرامية إلى تحقيق نمو أكثر شمولاً التي اتبعتها البرازيل. وبالأرقام المطلقة كان ذلك يعني أن أكثر من 5 ملايين شخص قد خرجوا من برائن الفقر المدقع بين عامي 1981 و 2009، على الرغم من زيادة السكان بحوالي 70 مليون نسمة. وفي الاقتصاديات الانتقالية اتبع تطور نسبة الفقر المدقع منحى على شكل حرف U مقلوب فبعد أن ازدادت هذه النسبة في معظم هذه الاقتصاديات عقب انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، عادت إلى الانخفاض السريع منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي نتيجة لانتعاش النمو الاقتصادي والعمالة. (الأمم المتحدة، 2012، صفحة 73)

من خلال الشكل دائما نلاحظ أن أعداد الفقراء (من يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم بأسعار سنة 2011 وبتعادل القوة الشرائية) أعدادهم في أفريقيا قد زادت أو لنقل تضاعفت بين سنتي 1990 و 2015 حيث انتقلت أعدادهم من 280 مليون إلى غاية 413 مليون سنة 2015، من أجل هذا يوجه جزء كبير من ارتباطات البنك الدولي لهذه المنطقة مثلما رأينا سابقا.

وقد كانت المناطق النامية، فيما عدا أفريقيا-جنوب الصحراء الكبرى، قد بلغت بحلول عام 2011 الغاية المتمثلة بتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف. ولعبت الدول الأكثر سكانا في العالم، الصين والهند، دورا مركزيا في التخفيض العالمي لمعدل الفقر. فنتيجة للتقدم المحرز في الصين انخفض معدل الفقر المدقع في شرق آسيا من 61 % في عام 1990 إلى 4 % في عام 2015. كما يعتبر التقدم المحرز في جنوب آسيا مذهلاً بالصورة نفسها، فقد هبط معدل الفقر في

هذه المنطقة من 52% إلى 17% خلال الفترة نفسها، وتسارع معدّل الانخفاض فيها منذ عام 2008 وفي المقابل، لم ينخفض معدّل الفقر في أفريقيا-جنوب الصحراء الكبرى إلا في عام 2002 إلى دون ما كان عليه عام 1990. ومع أن معدّل الانخفاض تسارع خلال العقد الماضي، فإن هذه المنطقة لاتزال متخلفة عن الركب. وفي عام 2015، لا يزال أكثر من 40% من سكان أفريقيا-جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في فقر مدقع. ومنه فمعظم الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولارا في اليوم الواحد، يعيشون في فقر منطقتين - جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - وهم يمثلون نحو 80% من مجموع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم ككل. ويعيش نحو 60% من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع والبالغ عددهم ملياراً واحداً، في خمسة دول هي الهند ونيجيريا والصين وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالترتيب من الأعلى إلى الأدنى)، وهذا التباين في الأداء فيما يتعلق بالحد من الفقر إنما يعكس بدرجة كبيرة المعدلات التي نمت بها الاقتصاديات المختلفة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ومع ذلك، فإن أنواع البرامج التي تسهم في النمو الاقتصادي هي عوامل هامة أيضاً. وكانت بعض الدول أكثر نجاحاً من غيرها في معالجة الفقر مع ارتفاع النمو من خلال زيادة الإنفاق العام، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية وبرامج خلق فرص العمل ويفسر ذلك بصورة جزئية لماذا تختلف مرونة نمو الفقر فيما بين الدول. (الأمم المتحدة، 2012، صفحة 74)

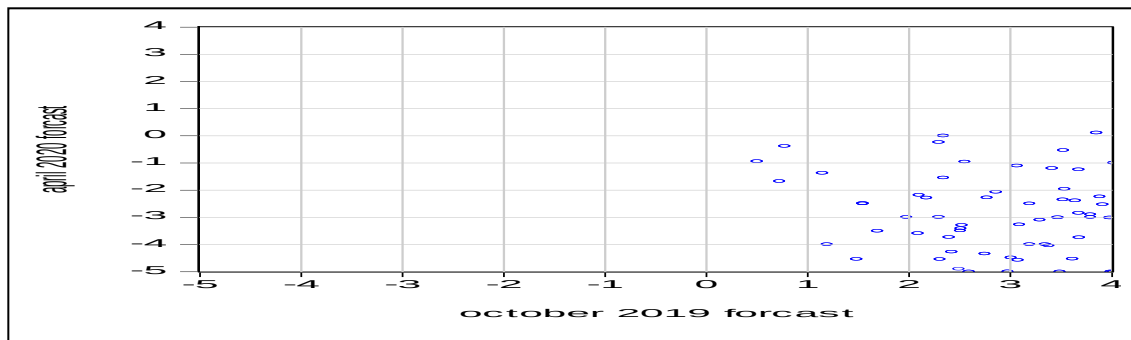
3.4. جائحة كورونا وأثارها الاقتصادية على الدول النامية

تختلف البلدان النامية والناشئة عن الاقتصادات المتقدمة في كل من هيكل الاقتصاد والأدوات التي يمكن استخدامها لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، التي تهدف إلى الحد من اتساع الكساد والتكاليف الاقتصادية له في ظل الوباء، ومن هذه الخصائص نسجل:

- مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة الموجودة من قبل.
- نسب كبيرة من العمال غير الرسميين أو العاملين في الشركات الصغيرة.
- نسب قليلة من الوظائف التي يمكن القيام بها من المنزل.
- قطاع سياحة كبير في بعض البلدان.
- انتشار كبير للاضطرابات السياسية داخل البلاد وأعمال العنف والحروب الأهلية.
- القطاعات العامة صغيرة نسبياً وكذلك إيراداتها الضريبية.
- وعاءات ضريبية محدودة.
- صعوبة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

أ) الآثار على معدلات النمو في العالم.

إن تأثير الوباء على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ضخم، فبينما قدر صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2019 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020 سيكون قريباً من 3.4٪، أصبح يتوقع الآن أنه في عام 2020 سينكمش إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 3٪. يمثل هذا تراجعاً بنسبة 6.4 نقطة مئوية، مع بقاء مخاطر انخفاض كبيرة. الشكل 4: معدل النمو المتوقع لسنة 2020 لمجموعة الدول الناشئة والنامية (توقعات أكتوبر 2019 مقابل توقعات أبريل 2020)



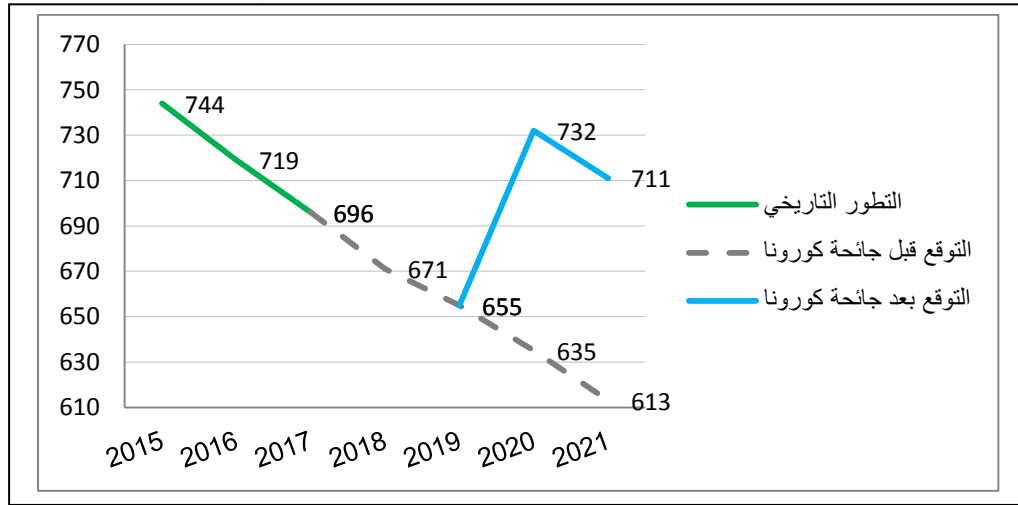
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي. (IMF, 2020)

يؤثر الانكماش العالمي على كل دولة تغطيها توقعات صندوق النقد الدولي، يقارن الشكل السابق توقعات النمو لعام 2020 الصادرة في أكتوبر 2019 مع توقعات النمو الصادرة في أبريل 2020 ويظهر أنه لا يوجد بلد واحد فوق خط 45 درجة، كما يوضح الشكل أن دخل الفرد سوف ينكمش في معظم البلدان، أين نلاحظ أن سحابة النقاط (معدل النمو في الدخل الحقيقي للدول) تقع كلها تحت الصفر بالنسبة لتوقعات شهر أبريل 2020، بينما هي محصورة بين الصفر والأربعة بالنسبة لتوقعات أكتوبر 2019. في أكتوبر 2019، توقع صندوق النقد الدولي أنه في عام 2020، سيكون لدى 165 دولة نمو إيجابي حقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و 23 دولة ستلاحظ انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه لن يكون هناك سوى 16 دولة تحقق نمو إيجابي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020.

ب) الآثار على معدلات الفقر في العالم:

تكشف التوقعات أن أزمة COVID-19 من المحتمل أن تسبب أول زيادة في الفقر العالمي منذ عام 1998، عندما ضربت الأزمة المالية الآسيوية. مع التوقعات الجديدة من المتوقع أن يرتفع الفقر العالمي - نصيب سكان العالم الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولاراً في اليوم - من 8.2٪ في 2019 إلى 8.6٪ في 2020، أو من 655 مليون شخص إلى 732 مليون شخص لتعاود الانخفاض إلى نحو 711 مليون فقير. قارن هذا مع الانخفاض المتوقع من 8.1٪ إلى 7.8٪ خلال نفس الفترة الزمنية باستخدام توقعات التوقعات الاقتصادية العالمية السابقة. يحدث التغيير الطفيف من 8.2٪ إلى 8.1٪ لعام 2019 لأن تغيرات النمو المعدلة تغيرت أيضاً لأسباب غير أزمة كورونا لبعض البلدان. مع أخذ ذلك في الاعتبار، فهذا يعني أن أزمة كورونا تقود تغييراً في التقديرات لعام 2020 لمعدل الفقر العالمي البالغ 0.7 نقطة مئوية - (8.6٪ - 8.2٪) - (7.8٪ - 8.1٪). وبطريقة أخرى لشرح ذلك فإن التقديرات تشير إلى أن فيروس كوفيد-19 سيدفع 77 مليون شخص إلى الفقر المدقع في عام 2020. (worldbank, 2021)

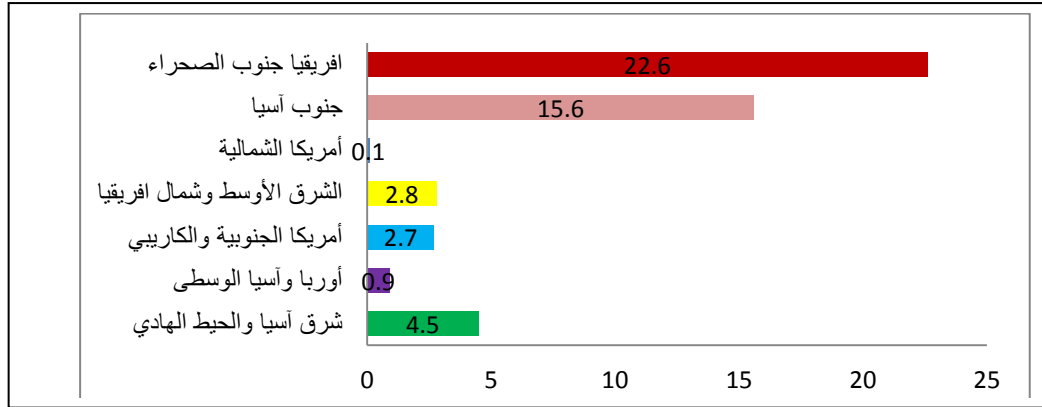
الشكل 5: أثر جائحة كورونا على توقعات أعداد الفقراء في العالم الوحدة: مليون فقير



المصدر: صندوق النقد الدولي (worldbank, 2021)

على مستوى الدول، تشير التقديرات إلى أن البلدان الثلاثة التي شهدت أكبر تغير في عدد الفقراء هي الهند (12 مليون) ونيجيريا (5 ملايين) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2 مليون). هناك تحذير كبير لرقم الهند هو أن أحدث تقديرات الفقر التي لدينا تعود إلى سنتي 2011-2012. وهذا ما يجعل من الصعب للغاية الحصول على صورة دقيقة للفقر في الهند قبل تفشي الوباء، ناهيك عن صورة للفقر اليوم. ومن المتوقع أيضاً أن ينتقل في دول مثل إندونيسيا وجنوب إفريقيا والصين أكثر من مليون شخص إلى الفقر المدقع نتيجة COVID-19. عند النظر في تأثير الوباء على خطوط الفقر الأعلى، على سبيل المثال عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار أو 5.50 دولار في اليوم، فإنه سيتم دفع أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر، ومن المتوقع أن يضاف في كل من أمريكا اللاتينية، البحر الكاريبي، شرق آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الأقل 10 ملايين شخص يعيشون على أقل من 5.50 دولار في اليوم.

الشكل 6: عدد السكان الذين ينتقلون إلى الفقر المدقع بسبب فيروس كورونا الوحدة: مليون نسمة



المصدر: البنك الدولي (worldbank، 2021)

الشكل 7: معدل التغير في أعداد الفقراء بين سنتي 2020 و2021 في مختلف مناطق العالم الوحدة: %



المصدر: البنك الدولي (worldbank، 2021)

بالنسبة إلى خطوط الفقر الأعلى (خط الفقر عند 5.5 دولار وعند 3.2 دولار)، يتغير التوزيع الإقليمي للفقراء المضافين بشكل ملحوظ، فمن بين 176 مليون شخص يتوقع دفعهم نحو الفقر عند خط الفقر 3.20 دولار بموجب السيناريو الأساسي، يوجد ثلثهم في جنوب آسيا، ومن بين 177 مليون المتوقع دفعهم إلى الفقر عند 5.50 دولار، يوجد العديد من الفقراء الجدد في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وقليل منهم في أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك ببساطة لأن القليل من الناس هناك لديهم مستويات معيشية على هذا المستوى. نلاحظ أن عدد الفقراء الجدد عند 1.90 دولار ليس مجموعة فرعية من الفقراء الجدد عند خطوط فقر أعلى. حيث إذا انخفض دخل خص ما في أفريقيا جنوب الصحراء من 2.00 دولار إلى 1.50 دولار نتيجة لأزمة كورونا، فسيكون شخصا فقيرا مضافا عند خط 1.90 دولارا ولكن ليس عند خط 3.20 دولارا، حيث يتم اعتباره فقيرا من قبل وبعد الوباء. (worldbank، 2020)

4.4. آفاق محاربة ظاهرة الفقر قبل وبعد ظهور جائحة كورونا.

بعد نهاية المهلة الزمنية لتنفيذ الاهداف الانمائية للألفية في سنة 2015، وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015. اتفق زعماء العالم على أهداف التنمية المستدامة للفترة 2015-2030، وتمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. (تتضمن هذه الخطة تحقيق 17 هدفا مع غاياتها ال169)، وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ويعتبر القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. (الأمم المتحدة، 2015) ومن أهداف التنمية المستدامة نذكر الهدفين الأولين:

- الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

إن ما يهمننا في هذا المقام هو الهدف الأول، أين تسعى مختلف الأطراف الفاعلة (زعماء العالم + المؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي) إلى القضاء نهائياً على الفقر بحلول سنة 2030. وفي تقييمها لما بعد تسطير هذه الأهداف تشير الأمم المتحدة إلى أن بلوغ المستوى المطلوب (القضاء على الفقر نهائياً في آفاق 2030) يبقى طموحاً مشروعاً وقابلاً للتحقيق، إلا أنه من جهة ثانية يبقى صعباً في ظل المتغيرات العالمية التي تطرأ كل سنة من أزمات اقتصادية وحروب وصراعات دولية. وتهدف المؤسسات الدولية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وتشكل هذه الرسالة ركيزة لجميع التحليلات والعمليات التي تنفذها هذه المؤسسات وجهودها لجمع الأطراف المعنية في أكثر من 145 بلداً متعاملاً معها. وقد تحقق تقدم ملحوظ في الحد من الفقر - وهو أول أهداف التنمية المستدامة في العالم. بيد أنه ونتيجة لأزمة تفشي فيروس كورونا (كوفيد - 19) وانهيار أسعار النفط، فإن هذا الاتجاه قد ينعكس في عام 2020.

وستؤثر هذه الأزمة على الفقراء أكثر من غيرهم، من خلال فقدان الوظائف، وفقدان تحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج، وارتفاع الأسعار، وتعطل تقديم الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر لأول مرة منذ عام 1998 مع انزلاق الاقتصاد العالمي إلى حالة ركود، وسيشهد العالم انخفاضاً حاداً في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

وسيؤدي استمرار الأزمة إلى محو كل التقدم المحرز تقريباً في السنوات الخمس الماضية. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن ما بين 40 مليون إلى 60 مليون شخص سيسقطون في براثن الفقر المدقع (أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم) في عام 2020، مقارنة بعام 2019، نتيجة لجائحة كورونا، وذلك تبعاً لافتراضات المتعلقة بحجم الصدمة الاقتصادية. وقد يرتفع معدل الفقر المدقع العالمي بنسبة 0.3 إلى 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 9% في عام 2020.

وتشير تقديرات بحوث جديدة إلى أنه بحلول عام 2030، قد يعيش ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم المدقعين في الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراع، مما يجعل من الواضح أنه ما لم تُتخذ إجراءات مكثفة، فإن الأهداف العالمية للحد من الفقر لن تتحقق.

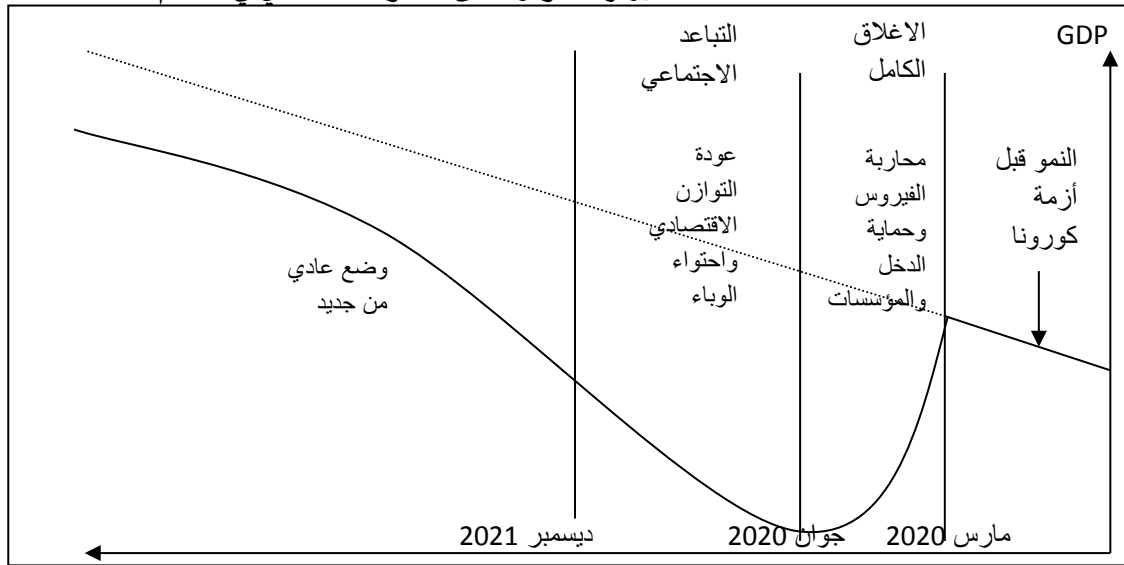
ويمكن أن تطول مدة التعافي من أزمة فيروس كورونا وتطول معها الآثار الاقتصادية، فقد أدى انهيار الناتج العالمي إلى انخفاض أسعار السلع، وخاصة النفط والمنتجات المتعلقة بالبترو. انخفض السعر الفوري لنفط برنت من أكثر من 60 دولاراً للبرميل في ديسمبر 2019 إلى 20 دولاراً في منتصف أبريل وهو يحوم الآن عند حوالي 35 دولاراً، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاض الطلب العالمي على النفط، وتشير العقود الآجلة للنفط إلى أن أسعار النفط لن تصل إلى 40 دولاراً للبرميل حتى نهاية عام 2022. وعن كيفية تأثير هذه التطورات على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أين يظهر أن توقعات النمو التي صدرت في مايو 2020 كانت في المتوسط 6.1 نقطة مئوية أقل من تلك التي صدرت في ديسمبر 2019. كما تظهر أن أسعار النفط المنخفضة هي أخبار سيئة للدول المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأن هذه الدول ستعاني من خفض الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات، والسياحة، والمساعدة الرسمية من مصدري النفط في المناطق. هذه العناصر مهمة بشكل خاص لليمن والأردن ومصر ولبنان، حيث التحويلات من مصدري النفط أعلى بكثير من 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وسيكون انخفاض التحويلات مكلفاً بشكل خاص في دول مثل الأردن التي تعاني من وضع مالي غير مستقر، وفي لبنان حيث يتداخل الوباء مع أزمة مالية وديون غير مسبوقة. وفي دول نزاع مثل اليمن.

وتشتهر أمريكا اللاتينية بكونها منطقة عالية المخاطر، ومع ذلك فإن المنطقة أكثر تجانساً مما كانت عليه في السابق. أظهر Levy Yeyati and Valdes (2020, pp. 100-111) أن بيرو وشيلي استعادت بسرعة الوصول إلى السوق المالي وبالموازاة مع ذلك أعلنت ردود فعل مالية كبيرة، من جهة ثانية كولومبيا والمكسيك وأوروغواي تمكنت من الوصول إلى أسواق رأس المال بمعدلات أعلى ولديها الآن مساحة محدودة للمناورة، ومجموعة أخيرة من البلدان بما فيها

الأرجنتين والبرازيل والإكوادور لا تستطيع الوصول إلى رأس المال الخاص وليس في متناولها إلا الإقراض الرسمي ومتعدد الأطراف فقط. (Djankov & Panizza, 2020, p. 12)

يوضح الشكل التالي الآثار التي خلفتها أزمة كورونا على الجانب الاقتصادي في العالم

الشكل 8: تأثير أزمة كورونا على النمو الاقتصادي في العالم



Source: Simeon Djankov and Ugo Panizza, *Developing economies after COVID-19: An introduction*, in *COVID-19 in Developing Economies*, CEPR Press, London, UK, 2020, P12.

ويتضح من خلال هذا الشكل أن مستقبل النمو الاقتصادي في العالم، وما يصاحب ذلك من آثار على محاربة الفقر، يتوقف على طول مدة وجود وانتشار فيروس كوفيد-19، وفي انتظار لقاح منشود تسعى عدة مخابر عالمية لصنعه، حيث تشير فترة التباعد الاجتماعي التي أصبحت تتبعها تقريبا كل دول العالم، بعد الإغلاق الكامل الذي اعتمد في أعقاب ظهور الفيروس، إذن في أعقاب هذه الفترة سيكون على المؤسسات الدولية البدء من جديد في سياسات جديدة لمحاربة ظاهرة الفقرة ومحاولة التقليل من نسب الفقر المدقع، الذي استفحل بشكل كبير في الفترة الأخيرة خاصة في الدول الأقل نمواً. وسيكون على هذه المؤسسات تكييف سياساتها أو تسطير سياسات جديدة تستطيع تحقيق الأهداف المنشودة (ومنها القضاء على ظاهرة الفقر في أفق 2030 في ظل أهداف التنمية المستدامة)، لأن نسب الفقر ستكون قد ارتفعت بشكل كبير، وقد تزيد الحاجة إلى تعبئة الكثير من الأموال لمواجهة الظاهرة، فضلاً عن إمكانية لجوء المزيد من الدول إلى هذه المؤسسات في أعقاب موجة كساد وتدهور كبير في جميع المؤشرات الاقتصادية للعديد من دول العالم.

5. مناقشة النتائج:

من النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا نذكر:

- يعتبر الفقر من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً في البشرية. من خلال الآثار الكبيرة المترتبة عنه، فاق تصادياً يعبر عن طاقات كبيرة معطلة، غير منتجة وغير مستهلكة ومتلقية للمنع والاعانات. واجتماعياً هو شعور بالحرمان والاقصاء والهميش، وتفكك اسري وعمالة للأطفال ونقص في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى انتشار مختلف الظواهر المرتبطة به من هجرة وتطرف وإجرام....
- تعبر ظاهرة الفقر في معظم دول العالم عن فشل وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية، وليس عن فقر في الموارد والمداخل، وهو ما تكشفه خريطة الفقر في العالم.
- نظراً لتشعبات ظاهرة الفقر ومختلف الآثار المترتبة عنها (محلياً ودولياً: الهجرة غير الشرعية، الارهاب والتطرف، النزاعات الاقليمية والمحلية...)، فإن المسؤولية الدولية تبقى واجبا يفرض نفسه على مختلف المؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي.

- بصفته عنصرا أساسيا في منظومة التمويل الدولية وخاصة في الإصلاحات الهيكلية، فإن البنك الدولي لعب دورا مهما في تخفيض نسب الفقر في العالم من خلال الارتباطات والقروض الممنوحة في مختلف الدول، أين تجاوز حجم الارتباطات السنوية في السنوات الأخيرة الـ 60 مليار دولار سنويا.
 - رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها مختلف دول العالم وكذا مؤسساته الدولية لمحاربة ظاهرة الفقر، إلا أن النتائج المحرزة تبقى ناقصة ولا تلي طموحات صناع القرار.
 - في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد زادت نسب الفقر بشكل ملحوظ، وفي كل دول العالم تقريبا، انطلاقا من عملية الاغلاق التي صاحبت هذه الجائحة وماترتب عنها (عملية الاغلاق) من ضياع الكثير من الوظائف، ما خلف المزيد من البطالين والفقراء.
 - بناء على السيناريوهات المختلفة للتوقع فإن النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار للفرد في اليوم قد ترتفع بنسبة 0.3 إلى 1.7 نقطة مئوية، لتصل إلى 23% أو أكثر، أي بزيادة قدرها نحو 40 مليون إلى 150 مليون نسمة. كما أن النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون على أقل من 5.50 دولار للفرد في اليوم قد ترتفع بنسبة 0.4 إلى 1.9 نقطة مئوية، لتصل إلى 42% أو أكثر، أي بزيادة قدرها نحو 70 مليون إلى 180 مليون نسمة.
 - في ظل عدم اليقين بشأن مستقبل هذه الجائحة، فإن السياسات القديمة للمؤسسات الدولية يمكن أن تصبح عديمة الفائدة، خاصة وأن العديد من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية يمكن أن تتغير أو تكون قد تغيرت فعلا، ما يجعل إعادة تسطير سياسات إضافية أو جديدة بناء على معطيات جديدة وفي ظل معدلات خطر جديدة.
6. خاتمة:

يمكن إعطاء الفقر مفاهيم عديدة اختلفت باختلاف المكان والزمان، للوجوه الكثيرة التي يمكن أن يكون عليها الفقر هو أكثر من مجرد انخفاض للدخل أو الحرمان من حد أدنى لخدمات الصحة والتعليم، فهو يعني الحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وإذا ما ذهبنا إلى أكثر من ذلك، فإن الفقر هو إفقار للبيئة وإفقار للأمم بأسرها، حيث يعيش الجميع في حالة من الفقر والحكومات تعوزها القدرة على مواجهة الامر.

من أجل مواجهة ومحاربة ظاهرة الفقر باعتبارها ظاهرة عالمية تمس تقريبا جل بلدان العالم، ولكن يختلف حجمها وأثرها وشدتها من بلد إلى آخر، لجأت مختلف المؤسسات الدولية -بما فيها الأمم المتحدة، البنك الدولي (وبشقيه المتمثلين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدولية للتنمية IDA)- نقول لجأت هذه المؤسسات إلى تسطير برامج تنمية وتعاون من السلطات المحلية في مختلف مناطق العالم لمكافحة الظاهرة، وبالفعل فقد عرفت نسب الفقر وأعداد الفقراء تناقصا في كل مناطق العالم تقريبا، أين انتقلت أعداد الفقراء من حوالي المليارين (1.9 مليار) سنة 1990، إلى ما يقارب 730 مليونا سنة 2015، بينما انتقلت نسبة فجوة الفقر فب العالم من 13.2% سنة 1990 إلى 2.5% سنة 2015.

بعد ظهور فيروس كورونا المستجد وانتشاره على نطاق واسع، تغيرت الكثير من المؤشرات والارقام، وخاصة في الشق الاقتصادي وماتعلق منه بظاهرة الفقر (موضوع بحثنا)، أين تفاقمت الارقام والنسب بعد انتهاء دول العالم لسياسات الاغلاق والحجر الصحي، ما ترتب عنه فقد الكثير من الوظائف (بخاصة لأصحاب الدخل الضعيفة باعتبارها وظائف غير اساسية في معظمها)، إذا أصبح ضروريا على صناع القرار على مستوى الحكومات أو المؤسسات الدولية إعادة تسطير سياسات جديدة أو تحديث القديمة منها وفق معطيات جديدة تأخذ بالحسبان الوضع الجديد، وبإدخال مؤشرات جديدة مثل مؤشر خطر العدوى أو الأخطار الفجائية ذات التأثير الكبير مثل جائحة كورونا.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن نتائج هذا البحث تتوافق مع الفرضية التي انطلقنا منها والمتمثلة في: أن جائحة كورونا أثرت وستؤثر في المستقبل على جهود مكافحة الفقر في العالم، بفعل الاغلاق والكساد الاقتصادي الذي صاحبا، وكذا انخفاض معدلات النمو المتوقعة في المستقبل، حيث أن جهود المؤسسات الدولية وعبر الدول الأعضاء فيها، قد تأثرت فعلا بفعل الاغلاق الممارس في اغلب الدول المتضررة من الجائحة، وأن المعدلات المتوقعة سابقا فيما يخص ظاهرة الفقر

ستتراجع إلى الخلف، وهو ما يتطلب جهودا ووقتا إضافيا لتحقيق أهداف مكافحة الفقر، وهذا بعد التكيف مع الجائحة أو زوالها نهائيا.

7. قائمة المراجع:

- بونبع حفصي، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3، 2011.
- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر -دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018.
- عبد الشفيق محمد عيسى، نظرة أساسية للفقر وإلى توزيع الدخل في المجتمع العربي، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009.
- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية - حالة الدول الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014.
- بوكساني رشيد، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر و الحد من آثاره في مختلف مناطق العالم، الملتقى العلمي الدولي حول تقييم سياسات الاقل من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 08-09 ديسمبر 2014.
- لمودة فاطمة الزهراء، استراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012.
- ناصري عبد القادر، الأهداف الإنمائية للألفية لثالثة قبل سنة من موعد انتهائها 2015، مجلة المفكر، العدد 12، 2017.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2004، واشنطن، 2004.
- الأمم المتحدة: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، نيويورك، 2015.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية 2012، جنيف 2012.
- الأمم المتحدة: قرار الجمعية العامة في الدورة السبعون، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، عبر الرابط : http://www.internationaldisabilityalliance.org/sites/default/files/resources/documents/15/12/2030_a_genda_for_sustainable_development_arabic.doc, Consulté le 25/06/2020.
- قناة فرانس 24، عبر الرابط: <https://www.france24.com/ar/الذي-يحيي-العالم-تاريخ-ظهور-فيروس-كورونا-اللغز-الذي-يحيي-العالم>, Consulté le 05/07/2020.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، عبر الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAGP?view=chart>, Consulté le 30/06/2020.
- البنك الدولي: مؤشرات التنمية في العالم، عبر الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?view=chart>, Consulté le 09/07/2020.
- Djankov, S., & Panizza, U, Developing economies after COVID-19: An introduction. Dans C. Press, COVID-19 in Developing Economies (p. 12). London, UK, (2020).
- Levy Yeyati, E., & Valdés, R.. COVID-19 in Latin America: How is it different than advanced economies? Dans C. Press, COVID-19 in Developing Economies (pp. 100-101). London, UK, (2020).
- ILO, (2018), International Labour Organization. sur: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/--dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf, Consulté le 06/07/2020.
- IMF, (2020), World Economic Outlook Latest Update., sur: <https://www.imf.org/en/publications/weo>, Consulté le 06/07/2020.

- unescwa. (2020, 04, 22). (unescwa, Éd.) sur: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/wrq_mrjy_-_lhmy_ljtmy_f_zl_jh_kwfyd_final_from_mehrinaz.docx, Consulté le 08/07/2020.
- WHO. (2020, 03 11), sur: <https://www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020>, Consulté le 05/07/2020.
- WHO. (2020), world health organization, sur: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>, Consulté le 05/07/2020.
- wikipedia. (2020), sur: wikipedia: كوفيد-19_2019-20 <https://ar.wikipedia.org/wiki/>, Consulté le 05/07/2020.
- worldbank. (2020), The impact of COVID-19 (Coronavirus) on global poverty: Why Sub-Saharan Africa might be the region hardest hit. sur: <https://blogs.worldbank.org/opendata/impact-covid-19-coronavirus-global-poverty-why-sub-saharan-africa-might-be-region-hardest>, Consulté le 06/07/2020.
- worldbank. (2020), Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty. sur: <https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty>, Consulté le 08/07/2020.
- worldometers. (2020), sur: <https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries>, Consulté le 05/07/2020.